تقـريـر

الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعيـة العامـة

الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والثلاثون

الملحق رقم ١ (A/37/1)

الأمـم المتحـدة

Digitized by UNOG Library

تقـريـر

الأمين العـام عن أعمـال المنظمـة

الجمعيـة العامـة

الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والثلاثون

الملحـق رقـم ١ (A/37/1)

الأمـم المتحـدة

نيويورك، ١٩٨٢

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية]
[٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢]

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

شهد العام الماضي سلسلة مزعجة من الأزمات الدولية، فضلاً عن حالات الجمود التي اعترت عدداً من المسائل الدولية ذات الطابع الجوهري. فالأمم المتحدة نفسها لم تستطع أن تلعب الدور الفعّال الحاسم الذي رسمه لها الميثاق على نحو قاطع ولذا فانني سأحيد، في تقريري السنوي الأول هذا إلى الجمعية العامة، عن الممارسة المعتادة المتمثلة في استقصاء الخطوط العريضة لأعمال الأمم المتحدة. وسأركز، بدلاً من ذلك، على المشكلة الرئيسية المتمثلة في قدرة المنظمة على صيانة السلم والعمل بوصفها محفلاً للمفاوضات. وسأحاول تحليل الصعوبات الواضحة التي تلاقيها في اضطلاعها بهذا العمل، أي الصعوبات المتعلقة بالتناقض بين الأهداف الوطنية وأهداف الميثاق والاتجاه الحالي نحو اللجوء إلى المجابهة والعنف بل إلى الحرب سعياً وراء ما يتصوّر أنه مصالح أو مطالب أو أماني حيوية. ومما لا شك فيه أن الانقسامات الدولية العامة والاضطرابات التي اتسم بها العام الماضي قد أوجدت للمنظمة صعوبات أكثر من المعتاد تحول دون أن تكون، كما أريد لها، مركزاً لتنسيق أعمال الأمم في سبيل بلوغ الغايات المشتركة.

إن المشاكل التي تجابهها الأمم المتحدة لدى تحقيق مهمتها ترجع، بدرجة كبيرة، إلى الصعوبات التي يبدو أن الحكومات تلاقيها في التكيّف، داخل المنظمة وخارجها على حد سواء، مع الحقائق القاسية لزمننا الذي نعيش فيه، والمسألة بالطبع تتصل، على نحو وثيق، باستخدام الأمم المتحدة بوصفها أداة لتحقيق السلم والتغيير الرشيد أو اساءة استخدامها أو عدم استخدامها بصفتها هذه.

وفي رأيي أن لدينا الآن أكثر من أي وقت مضى وسائل أفضل لحل كثير من المشاكل الرئيسية التي تواجه البشرية. ولهذا السبب، فانني في نهاية الأمر أشعر بقدر من التفاؤل. بيد أن هذا التفاؤل الأساسي يحد منه ما وضح من عجزنا عن الاستفادة من هذه الوسائل بدرجة كافية. فبدلاً من ذلك، يبدو أحياناً أننا لا نزال أسرى ماض أقل مؤاتاة. ونتيجة لذلك، فاننا كثيراً ما نفتقر إلى الرؤية التي تسمح بالتفرقة بين الفائدة القصيرة الأجل والتقدم الطويل الأجل، وبين المواقف المناسبة سياسياً والهدف الذي لا غنى عنه المتمثل في إيجاد نظام عالمي سلمي متحضر. وفي حين أن هذه المواقف لا تؤثر على سلامة المثل العليا المتجسدة في الميثاق، فانها تضر بدرجة خطيرة بالاستخدام السليم لأجهزة الأمم المتحدة للأغراض التي أنشئت من أجلها.

* * *

إننا نعيش اليوم في ظل ظاهرة محزنة لم يسبق لها مثيل - ففي ذروة القوة في العالم توجد اسلحة نووية تكفي لتدمير الحياة في كوكبنا. ويبدو واضحاً أن هذا الدمار العام، إذا وقع، لن يتبقى بعده شيء يذكر. وهذه الحقيقة تشمل، قبل أي شيء آخر، المواجهة النووية - في الوقت الحالي على الأقل.

وفي المستوى الأوسط للقوة في العالم، توجد كميات هائلة من الأسلحة المتطورة، تسمى أسلحة تقليدية. وقد شهدنا حقاً بعضها وهو يستخدم استخداماً تدميرياً في هذه السنة بالذات. إن هذه الأسلحة مدمّرة إلى درجة غير محدودة إذا ما قورنت بأسلحة الأزمان السابقة. وهذه الأسلحة يجري استعمالها بالفعل. وهي كذلك مادة تقوم عليها تجارة دولية كبيرة الأرباح.

وعلى صعيد اخر، نرى الفقر يجتاح نسبة هائلة من سكان العالم - وذلك حرمان يتعذّر تعليله من حيث توفر الموارد أو من حيث المال الذي ينفق على التسلح والحرب والتفنّن فيها. إن لدينا مشاكل لم تحل ولكنها قابلة للحل، مثل مشاكل العلاقات الاقتصادية، والتجارة، وتوزيع الموارد والتكنولوجيا. ولدينا كثير من الأفكار والخطط فيما يتعلق بكيفية تلبية الاحتياجات المتزايدة لجماهير البشرية. إلاّ أن هذه الاعتبارات الانسانية يبدو أنها تجيء بصورة ما في المقام الثاني بعد التكنولوجيا وتمويل العنف والحرب باسم الأمن الوطني.

ولهذه الأسباب تخرج شعوبنا، ولاسيّما الشباب، في الشوارع بمئات الآلاف في كثير من أنحاء العالم لاعلان الاحتجاج السلمي على الحالة القائمة، والخوف العميق من عواقب سباق التسلح ووقوع كارثة نووية. ومن يستطيع القول بأن هؤلاء المحتجّين المهذبين مخطئون أو أسيء توجيههم؟ إنهم على العكس من ذلك، يذكّروننا بالمعايير والواجبات التي وضعناها بأنفسنا في ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الدول الأعضاء في هذه المنظمة ألاّ تتجاهل مغزى ما يحاولون قوله.

* * *

ما هي حقيقة دور الأمم المتحدة وقدرتها في هذا العالم؟ لقد كان ميثاقنا نتاج ستة أعوام من المعاناة والدمار على الصعيد العالمي. وإنني أشعر أحياناً بأننا ننظر الآن إلى الميثاق بصورة أقل جدية مما كان يفعل واضعوه، لأنهم عاشوا فعلاً في أعقاب مأساة عالمية، ولذلك أؤمن بأن عودة الحكومات إلى الالتزام الواعي بالميثاق هي إحدى الخطوات الأولى ذات الأهمية.

Digitized by UNOG Library

إننا بالطبع قد انحرفنا بعيداً عن الميثاق في السنوات الأخيرة. فالحكومات التي تعتقد أنها تستطيع أن تحرز هدفاً دولياً بالقوة غالباً ما تكون مستعدة للقيام بمثل هذا العمل، أما الرأي العام المحلي فإنه غالباً ما يستحسن هذا النهج. إن مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية المعنية في الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن الدوليين، كثيراً ما يجد نفسه عاجزاً عن اتخاذ إجراء حاسم لحل المنازعات الدولية، كما أن قراراته تقابل بصورة متزايدة بروح التحدي أو التجاهل ممن يشعرون بأنهم من القوة بحيث يمكنهم الاقدام على ذلك. وفي أحيان كثيرة جداً، يبدو المجلس عاجزاً عن إيجاد الدعم والنفوذ الكافيين لضمان احترام قراراته، حتى وان كانت هذه القرارات قد اتخذت بالاجماع. ولذا فإن عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، المبيّنة في الميثاق، كثيراً ما يضرب بها عرض الحائط. إن اتخاذ التدابير الصارمة من أجل السلم العالمي منصوص عليه في الميثاق في الفصل السابع، الذي اعتبر عنصراً رئيسياً في نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، ولكن احتمالات إعمال مثل هذه التدابير تبدو الآن شبه مستحيلة في مجتمعنا الدولي المنقسم. ولقد اقتربنا بشكل خطير من حالة دولية جديدة تعمّها الفوضى.

وفي اعتقادي أننا نسلك الآن طريقاً محفوفاً بالأخطار إلى درجة بعيدة، وأحد الشواهد على ذلك هو الأزمة التي يمر بها النهج المتعدد الأطراف في معالجة الشؤون الدولية وما يصاحبها من ضعف تدريجي في السلطة والمركز اللذين تتمتع بهما المؤسسات الحكومية الدولية العاملة على النطاق العالمي والنطاق الاقليمي. وقد ترك هذا الاتجاه، في المقام الأول، تأثيراً ضاراً على الأمم المتحدة، وهي الأداة التي أنشئت خصيصاً للحيلولة دون سلوك هذا الطريق المفضي إلى التدمير الذاتي. وعلينا أن نعكس مسار هذا الاتجاه قبل أن نجلب على أنفسنا مرة أخرى كارثة عالمية وقبل أن نجد أنفسنا بدون مؤسسات فعّالة تكفي لمنعها.

* * *

وفي حين أنني لا أقترح هنا استعراض حالات وتطورات محددة استعراضاً مفصّلاً، فإن قلقي الشديد إزاءها هو الذي يقودني بالطبع إلى دراسة العيوب الأساسية لنظامنا الحالي. ولعل مأساة لبنان والحاجة الملحّة إلى حل مشكلة الشرق الأوسط بكل جوانبها، بما في ذلك الحقوق المشروعة للفلسطينيين وأمن جميع الدول في هذه المنطقة؛ والحرب الناشبة بين إيران والعراق، والحالة السياسية المتعلقة بأفغانستان؛ والاضطراب العنيف السائد في أمريكا الوسطى؛ والمسائل المتصلة بكمبوتشيا؛ والجهود المضنية التي بذلت للتوصل إلى تسوية في قبرص؛ والحالة في الصحراء الغربية وفي القرن الافريقي - لعل هذه الحالات وحالات النزاع الأخرى الكامنة أن تستجيب كلها، وان اختلفت طبيعتها اختلافاً كبيراً في كثير من الأحيان، إلى نظام دولي محترم لحل المنازعات بالوسائل السلمية، وحتى ابّان الأزمة المفاجئة حول جُزر فولكلاند (مالفيناس)، ثبت أن من المستحيل في نهاية الأمر تفادي النزاع الرئيسي، على الرغم من المفاوضات المكثفة التي أجريتها بتأييد وتشجيع كاملين من مجلس الأمن والتي سعت إلى تضييق شقة الخلاف بين الطرفين.

وعلى الرغم من ذلك، ففي جميع هذه الحالات، كان من الممكن أن تستفيد جميع الأطراف فائدة لا حد لها في المدى البعيد من فعالية جهاز لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفيما يتعلق بحالة ناميبيا نرى الآن بعض الدلائل التي تشير إلى إمكانية إيجاد حل بعد كثير من الانتكاسات. فلنأمل أن يكون ذلك استثناء من القاعدة العامة جديراً بالترحيب. غير أن الدرس المستفاد من ذلك واضح - إذ ينبغي أن نعمل شيئاً، وعلى نحو عاجل، لتعزيز مؤسساتنا الدولية وللأخذ بنهج جديدة خلاقة لمنع المنازعات وحلها. فعدم القيام بهذا العمل سيؤدي على وجه التحديد إلى تعاظم ذلك الشعور بعدم الأمن الذي ألقى ظلاله مؤخراً على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرّسة لنزع السلاح. ويتعين على الأمم المتحدة على الرغم من الصعوبات الحالية أن تبدد ذلك الشعور بعدم الأمن، عن طريق تدبير مشترك متفق عليه في ميدان نزع السلاح، ولاسيّما نزع السلاح النووي.

ومن واجبي أن أذكر هنا بعض جوانب عملنا الرئيسية الأخرى. فهناك تشجيع وحماية حقوق الانسان في جميع أرجاء العالم، وهذا ما أزمع أن أكرس له، على سبيل الأولوية العالية، الانتباه الذي دعا إليه الميثاق والذي صار شيئاً لازماً بمقتضى الحالة الراهنة للشؤون العالمية. وهناك أيضاً التحديات الانسانية الكبرى المتعلقة في كثير من الأحيان بوجود أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين، الذين تمثل محنتهم في كثير من أنحاء العالم تجسيداً فاجعاً للنزاع السياسي وللبؤس الاقتصادي. وهناك مشكلة الفصل العنصري الخطيرة التي لم يتم حلها على الرغم من خطورتها وهناك أيضاً مجموعة المسائل الشديدة التنوع والمتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تؤثر بصورة حيوية على الظروف الحالية والاحتمالات المقبلة. ان بياني الذي ألقيته في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٧ تموز/يوليه من هذه السنة قد أتاح الفرصة لاستعراض تلك الأمور، وللدعوة إلى العمل، وللاعراب عن قلقي إزاء الجمود الذي اعترى الحوار بين الشمال والجنوب والصعوبات التي تواجهنا فيما يتعلق بالمضي في المفاوضات والتدابير العالمية لتشجيع انتعاش الاقتصاد العالمي.

واننا، ونحن نسعى إلى تنفيذ مجموعة المهام هذه الواسعة للغاية والتي تتطلب الكثير من الموارد والجهد، لا بد لنا من تلبية مطلب أساسي، ألا وهو استمرار التفاني والنزاهة والحنكة في الخدمة المدنية. وانني أتوقع من موظفي الأمانة العامة أن تكون لهم أعلى المستويات وأنا، من جهتي، مصمم على حماية استقلالهم على أن أضمن أن يكون الأداء والجدارة هما المعياران الأساسيان للترقي المهني. وقد سبق لي أن أوضحت أن من أولوياتي القصوى، زيادة كفاءة الأمانة العامة، التي يجب أن

Digitized by UNOG Library

تكون أهلاً بالثقة الكاملة للدول الأعضاء. وسأظل أكرس كل جهد ممكن من أجل إدارة محسّنة وموحدة ومتماسكة.

* * *

يبدو لي أن هدفنا الأكثر الحاحاً هو احياء المفهوم الوارد في الميثاق والذي يقتضي القيام بعمل جماعي من أجل السلم والأمن حتى تزيد قدرة الأمم المتحدة على أداء وظيفتها الأساسية. وكان انعدام وجود نظام فعّال للأمن الجماعي من خلال عصبة الأمم واحداً من جملة عوامل أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. ومع اننا نواجه الآن وضعاً عالمياً تغيّر تغيراً هائلاً، فإن الحكومات تحتاج في الواقع وأكثر من أي وقت مضى إلى نظام عملي للأمن الجماعي يمكن للحكومات أن تثق فيه ثقة حقيقية. وإذا لم يوجد نظام من هذا القبيل، ستجد الحكومات أنه من الضروري أن تسلح نفسها بما يتجاوز امكانياتها لضمان أمنها، لتتفاقم بذلك حالة انعدام الأمن العامة. وإذا لم يوجد نظام من هذا القبيل، سيبقى المجتمع الدولي بلا حول ولا قوة في مواجهة المغامرات العسكرية التي تهدد الكيان الأساسي للسلم الدولي، وبالمثل سيزداد خطر توسيع نطاق المنازعات المحلية وتصاعدها، وإذا لم يوجد نظام من هذا القبيل، لن يكون هناك دفاع أو ملجأ تعوّل عليه البلدان الصغيرة والضعيفة. وإذا لم يوجد نظام من هذا القبيل، قد تتعثر جميع جهودنا المبذولة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والتي تحتاج أيضاً إلى زخم جماعي خاص بها.

وهناك وسائل عديدة تمكّن الحكومات من المساعدة الفعّالة في تعزيز النظام المحدد في الميثاق. وقد تكون إحدى الوسائل هي استخدام مجلس الأمن بشكل أكثر انتظاماً وبحيث لا يقتصر هذا على اللجوء إلى المجلس في اللحظات الأخيرة. ولو راقب مجلس الأمن الحالات الخطرة مراقبة فعّالة وبدأ النقاش مع الأطراف عند الاقتضاء قبل أن تصل هذه الحالات إلى حد الأزمة، قد يكون بالامكان في كثير من الأحيان تلافي أخطارها في مرحلة مبكرة قبل أن تتدهور إلى مرحلة استخدام العنف.

وللأسف، كان هناك اتجاه لتجنب طرح المشاكل الحرجة على مجلس الأمن، أو لعرضها على المجلس في وقت متأخر جداً يكون فيه المجلس غير قادر على التأثير على تطورها تأثيراً فعّالاً. ومن الضروري عكس هذا الاتجاه حتى يتمكن المجلس من القيام بدوره، باعتباره السلطة العالمية الأولى في مجال السلم والأمن الدوليين. وأعتقد أنه لن يكون من الحكمة أو المسؤولية بالضرورة أن يترك المجلس مثل هذه المسائل لحكم الأطراف المتنازعة إلى درجة يصبح فيها انقطاع صلة المجلس ببعض الحروب الدائرة موضع تعليق من قِبَل الرأي العام العالمي.

وفي السنوات الأخيرة عاد مجلس الأمن بشكل متزايد إلى الاستفادة بعملية المشاورات غير الرسمية وهي عملية قيّمة. إلاّ أن هناك في بعض الأحيان خطراً يهدد بتحول هذه العملية إلى بديل عن الإجراءات التي يتخذها المجلس بل إلى ذريعة تتخذ للامتناع عن عمل أي شيء. وتمشياً مع ذلك، قد يجدر بالمجلس أن يبحث من جديد إعادة النظر في ممارساته وإجراءاته وتبسيطها بغية اتخاذ إجراءات سريعة حاسمة في أوقات الأزمات.

ويعتبر وجود علاقات عمل ملائمة فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن شرطاً أساسياً لفعالية المجلس ومهما كان نوع العلاقات القائمة خارج الأمم المتحدة بين الأعضاء الدائمين في المجلس، الذين لهم حقوق ومسؤوليات خاصة بمقتضى الميثاق، فإنهم يتقاسمون أمانة مقدسة داخل المجلس، ولا ينبغي لهذه الأمانة أن تهدر بسبب تقاعسهم الناجم عن المصاعب المتصلة بعلاقاتهم الثنائية. وعندما يحدث هذا، ستقع الخسارة على المجلس ومن ثم على الأمم المتحدة، لأن نظام الأمن الجماعي الذي توخّاه الميثاق يفترض، كحد أدنى، وجود علاقة بين الأعضاء الدائمين تمكّنهم من العمل معاً. وانني أناشد أعضاء المجلس، وخاصة الأعضاء الدائمين، أن يعيدوا تقييم التزاماتهم في هذا المجال وأن ينجزوها على مستوى المسؤولية الرفيع المشار إليه في الميثاق.

وتميل الحكومات إلى التصرف في الأمم المتحدة بطريقة يبدو معها أن صدور قرار ما انما يعفيها مستقبلاً من المسؤولية إزاء الموضوع الذي يتناوله القرار. وهذا أبعد ما يكون عما يهدف إليه الميثاق. والواقع أنه ينبغي للقرارات، وخاصة ما يعتمده المجلس منها بالاجماع، أن تكون نقطة انطلاق للحكومات لكي تبدي تأييدها وتصميمها، كما ينبغي لهذه القرارات أن تكون قوة دافعة لسياسات الحكومات خارج الأمم المتحدة. هذا في الواقع هو جوهر الالتزامات التعاهدية التي يفرضها الميثاق على الدول الأعضاء. وبعبارة أخرى، فإن أفضل قرار في العالم يكاد ألا يكون له أي تأثير عملي ما لم تتابعه حكومات الدول الأعضاء بتقديم الدعم الملائم واتخاذ الإجراءات الملائمة.

وفي كثير من الأحيان تناط بالأمين العام مهمة متابعة تنفيذ قرار ما. وفي أحيان كثيرة لا تؤتي جهود الأمين العام ثمارها على الوجه الأكمل إلاّ إذا قدّمت الدول الأعضاء دعماً دبلوماسياً وغيره من أنواع الدعم. إن الإجراءات الدبلوماسية المتضافرة هي تكملة ضرورية لتنفيذ القرارات. وأعتقد أنه ينبغي عند استعراض إحدى المشاكل الكبرى للأمم المتحدة، ألا وهي تجاهل قراراتها ممن هي موجّهة إليهم، أن يجرى النظر في وسائل جديدة كي يتاح للتأثير الجماعي للأعضاء أن يؤثر على المشاكل المطروحة للبحث.

وهذا يسري أيضاً على المساعي الحميدة والمفاوضات المختلفة التي تجرى بناءً على طلب مجلس الأمن. وفي كثير من الأحيان يكون بامكان دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء تربطها علاقة خاصة بمن تشملهم هذه المفاوضات أن يلعبوا دوراً داعماً هاماً للغاية تعزيزاً للتفاهم واتخاذ موقف إيجابي.

Digitized by UNOG Library

وقد يجدر بالأمين العام أن يقوم دائماً في الإطار العام للمادة ٩٩ من الميثاق، على تنبيه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها قد تهدد بالخطر، وذلك لتلافي اشراك مجلس الأمن في وقت متأخر في نظر الحالات الحرجة. ان من سبقوني في هذا المنصب قد فعلوا هذا في مناسبات عديدة، ولكنني أتساءل عما إذا كان الوقت لم يحن بعد لسلوك نهج أكثر انتظاماً. ان معظم مناطق النزاع المحتملة معروفة جيداً. ولقد حاول الأمين العام دائماً، وان كان بصفة غير رسمية، أن يراقب المشاكل التي من شأنها أن تؤدي إلى وقوع منازعات وأن يفعل ما في وسعه لتلافي تفاقمها بواسطة الدبلوماسية الهادئة. بيد أن الوسائل الدبلوماسية المتاحة للأمين العام محدودة للغاية في حد ذاتها. ولكي يتسنى القيام على نحو فعّال بالدور الوقائي المرتأى للأمين العام بموجب المادة ٩٩، فانني أعتزم استحداث قدرة أكبر وأكثر منهجية لتقصي الحقائق في مناطق النزاع المحتملة. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الجهود ستبذل بالتنسيق الوثيق مع المجلس. هذا، وبامكان المجلس ذاته إيجاد إجراءات أسرع وأنجع تطبّق في حالة إيفاد بعثات المساعي الحميدة، وإيفاد المراقبين العسكريين والمدنيين إلى مناطق النزاع المحتملة وفي حالة خلق وجود للأمم المتحدة في مثل هذه المناطق. ومثل هذه الإجراءات يمكن أن يحول دون تدهور حالات النزاع وقد تكون له أيضاً فائدة حقيقية للأطراف في حسم المنازعات الابتدائية بالوسائل السلمية.

* * *

لقد اعتبرت عمليات حفظ السلم بوجه عام أحد مبتكرات الأمم المتحدة التي حققت نجاحاً كبيراً، ولا شك أن سجل هذه العمليات كان يدعو إلى الاعتزاز على مرّ السنين. وقد أثبتت هذه العمليات أنها أداة مفيدة للغاية لمنع تصاعد المنازعات ومقاومتها. كما أوصلت نفوذ مجلس الأمن إلى مسرح الأحداث بشكل فريد. وأستطيع أن أضيف إلى هذا أن عمليات حفظ السلم قد أظهرت بصفة دائمة درجة من الشجاعة، والموضوعية، والتجرد، تستحق الاعجاب. وهذا السجل الذي يشرّف المنظمة كثيراً ينساه البعض أحياناً عندما يحتدم الخلاف.

وهناك تفهم غير كاف للقيود المفروضة على عمليات حفظ السلم. ولهذا، فإنه عندما يجري اجهاض عملية من عمليات حفظ السلم أو طرحها جانباً، كما حدث مؤخراً، تتضعضع الثقة في الأمم المتحدة وفي عمليات حفظ السلم بصورتها هذه.

وليس هناك على الدوام ادراك لأن عمليات حفظ السلم هي الجزء الواضح من إطار معقّد من الجهود السياسية والدبلوماسية ومن الضغوط الموازية الهادفة إلى الحفاظ على فعالية جهود حفظ السلم وجهود احلال السلم المرتبطة بها. وهناك افتراض بأن بمقدور مجلس الأمن ذاته، والدول الأعضاء القادرة على التأثير، اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان احترام قرارات المجلس. وإذا انهار هذا الإطار، كما حدث على سبيل المثال في لبنان في حزيران/يونيه الماضي، فإن أي قوة من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم لن تتمكن وحدها من عمل الكثير لتصحيح الوضع. والحقيقة أنه في مثل هذه الظروف قد تصبح هذه القوة كبش الفداء لما يلي من تطورات.

ولن يتاح لعمليات حفظ السلم أن تتحقق على وجه ملائم إلاّ بتعاون الأطراف وبمقتضى ولاية ممنوحة من مجلس الأمن ومحددة تحديداً واضحاً. وتقوم هذه العمليات على افتراض أن الأطراف، بقبولها عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، انما تلتزم بالتعاون لتنفيذ هذه العملية. كما أن هذا الالتزام ضروري بمقتضى الميثاق أيضاً، الذي ينص على أن جميع الأطراف المعنية تلتزم على نحو واضح بالامتثال لقرارات المجلس. ان عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ليست في الواقع مجهّزة للاشتراك في أي أنشطة عسكرية عدا حفظ السلم، وليست لها سلطة الاشتراك في أنشطة عسكرية عدا حفظ السلم، ولا يجرى توفيرها لغير الغرض الأخير. وقوتها الأساسية مستمدة من إرادة المجتمع الدولي، وهي رمز لهذه الإرادة. كذلك، تبرز نقاط الضعف في هذه العمليات عند تجاهل الافتراضات السياسية التي تقوم عليها العمليات أو عند تجاوزها.

وانني أوصي الدول الأعضاء، خاصة أعضاء مجلس الأمن، بالقيام مرة أخرى وعلى وجه السرعة بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها تعزيز عملياتنا الخاصة بحفظ السلم. إن إحداث زيادة في القدرة العسكرية لهذه العمليات أو في سلطتها ليس إلاّ امكانية واحدة من امكانيات عدة، وهي امكانية قد تؤدي في بعض الظروف إلى اعتراضات خطيرة، بعضها سياسي وبعضها غير ذلك. وهناك امكانية أخرى لتعزيز سلطة عمليات حفظ السلم بتوفير الضمانات، بما في ذلك ضمانات صريحة لاتخاذ إجراءات دعم جماعية أو انفرادية.

وفي الشهور الأخيرة أنشئت قوتان دوليتان متعددتا الأطراف خارج إطار الأمم المتحدة لأداء مهام حفظ السلم، نظراً لوجود معارضة داخل مجلس الأمن أو خارجه لمسألة اشتراك الأمم المتحدة. ومع أنني أدرك الظروف التي أدت إلى إنشاء هاتين القوتين، إلاّ أني أعتبر هذا الاتجاه مقلقاً لأنه يظهر المصاعب التي يواجهها مجلس الأمن عند الوفاء بمسؤولياته باعتباره الجهاز الرئيسي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين في ظل الظروف السياسية السائدة.

* * *

وينبغي أن نتدارس بأكبر قدر من الصراحة أسباب احجام الأطراف في بعض المنازعات عن اللجوء إلى مجلس الأمن أو استخدام أجهزة الأمم المتحدة. فالحقيقة هي أن مجلس الأمن كثيرا ما يجد نفسه في موقف المتفرج في الوقت الذي يتعيّن فيه، بمقتضى الميثاق، استخدام امكاناته إلى أقصى حد. ولتبرير هذا التحوّل عن مجلس الأمن، يجري التعلل في بعض الأحيان

Digitized by UNOG Library

بادعاءات تثيرها الانقسامات بين الدول الأعضاء تتحدث عن التشيع أو التردد أو العجز. ويتعيّن علينا أن نأخذ مثل هذه المسائل بأكبر قدر من الجدية وأن نسأل أنفسنا عن مبررات تلك الادعاءات، ان وجد لها مبرر، وعما يمكن عمله لإعادة المجلس إلى وضعه المؤثر المخوّل إليه في الميثاق.

وتنسحب هذه المشكلة الأخيرة أيضاً على الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، وهو ما يقودني إلى مسألة مدى كفاية الأمم المتحدة وجدواها كمحفل للتفاوض. وقد رأينا في حالة قانون البحار، على سبيل المثال، النتائج الرائعة التي يمكن أن تتحقق من خلال مفاوضات منظمة تنظيماً جيداً في إطار الأمم المتحدة، تتناول حتى أكثر المسائل تعقيداً، حتى ولو لم يحدث اتفاق اجماعي بصددها. ومن ناحية السلم والأمن، فإن مجلس الأمن قد أظهر، ولا يزال يظهر، قدرته في مناسبات كثيرة على إجراء مفاوضات حول اتخاذ قرارات أساسية هامة بشأن المشاكل الصعبة. كما أن هناك وثائق تاريخية تعدّ مفخرة للجمعية العامة، وقد تمّ التفاوض بشأنها في تلك الهيئة وفي أجهزتها الفرعية، وهي وثائق لا تتعلّق بالأمور السياسية وحدها بل بالأمور الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

بيد أنني بالرغم من ذلك كله أشعر بقلق لأن امكانات الأمم المتحدة، لاسيّما مجلس الأمن، كمحفل للتفاوض بشأن المشاكل الدولية العاجلة، لم تتحقق تحققاً كافياً ولم يستفد منها على نحو كاف. ولننظر إلى المشكلة التي ربما كانت أخطر مشاكلنا الدولية، ألا وهي مشكلة الشرق الأوسط. ان من الأساسي تماماً إجراء مفاوضات جدية في أقرب وقت ممكن بين جميع الأطراف المعنية، بحيث تتناول المفاوضات مختلف جوانب تلك المشكلة. ولقد انقضى وقت أطول من اللازم بكثير، وضاعت أرواح وفرص أكثر من اللازم، وخلقت حالات أمر واقع أكثر من اللازم.

وإنني استشعر أن مجلس الأمن، وهو المكان الوحيد في العالم الذي يمكن لجميع الأطراف المعنية أن تجلس فيه على المائدة نفسها، يمكن أن يصبح أكثر المحافل فائدة لبذل هذا الجهد الأساسي تماماً. بيد أنه إذا أريد تحقيق ذلك، وجب علينا أن ننظر بدقة بالغة فيما ينبغي أن يتخذ من إجراءات، قد تكون جديدة عند الاقتضاء، وفي نوعية القواعد التي تنظّم المفاوضات. إنني أعتقد أنه لا يكفي إجراء مناقشة عامة من السهل أن تغلب عليها الروح الخطابية. لذا ينبغي استخدام وسائل أخرى أيضاً إذا ما أريد للمفاوضات المتعلقة بمشكلة معقّدة عميقة الجذور مثل هذه المشكلة أن تسفر عن نتائج مفيدة. ومن المؤكد أن ابتكار مثل هذه الوسائل يعتبر ممكناً في نطاق ما لدى الدول الأعضاء المعنية من ابداع وقدرة.

وثمة مسألة متصلة بالموضوع ينبغي أن نوليها مزيداً من الاهتمام، وهي تتعلّق بماهية النهج المثمرة وماهية النهج ذات الآثار العكسية بالنسبة لجوانب عملنا المختلفة. ومن الواضح أن أي مناقشة تجري في هيئة تداولية يمكن أن تثير الروح الخطابية بل وتثير في بعض الأحيان لمسة من المرارة. بيد أن المفاوضات وحل المشاكل الملحّة يتطلبان اتّباع نهج مختلف: إذ أن المناقشة دون اتخاذ التدابير الفعّالة، تقضي تدريجياً على الثقة في المنظمة. وانني أشعر أن علينا في الأمم المتحدة، إذا أردنا تحقيق نتائج، أن ندرس على نحو أدق النواحي النفسية والسياسية للمشاكل، وأن نتدبّر أعمالنا وفقاً لذلك. إذ لا يكفي أن ننغمس في مسار كفيل بأن يؤدي إلى مجرد التشدد في المواقف المتطرفة.

* * *

إن الأمم المتحدة تبلغ من العمر الآن سبعة وثلاثين عاماً. وقد كتب لها البقاء في فترة تخللها تغيّر لم يسبق له مثيل في جميع نواحي الحياة البشرية تقريباً. فعالم سنة ١٩٨٢ يختلف اختلافاً شاسعاً عن عالم سنة ١٩٤٥، وهذا الاختلاف ينعكس في الأمم المتحدة. أي أنه يتعيّن على المنظمة أن تتكيف والظروف الجديدة إلى مدى لم يكن متوقعاً تماماً. بيد أنه لا يكفي للأمم المتحدة أن تعكس التغيّر أو النزاع فقط. إذ أن المقصود من المنظمة هو أن تقدّم للعالم القاسم المشترك الأعظم للسلوك الدولي، وأن توجد، وهي تؤدي ذلك، شعوراً ملزماً بالانتماء للمجتمع الدولي. وتحقيقاً لهذا الغرض قامت الحكومات بصياغة الميثاق والتصديق عليه. ويحدوني الأمل، وسط شتى المخاطر التي تهدد الآن تقدّم البشرية تقدماً منظّماً، في أن نتمكن من التجمّع مرة أخرى حول معايير الميثاق، بادئين بحلّ المنازعات سلمياً، ثم الانطلاق بثبات تجاه الأهداف الأخرى لهذه الوثيقة الملهمة.

وختاماً، دعوني أناشد جميع الحكومات بذل جهود جدّية، من أجل احكام طوق الحماية والوقاية المتصل بالأمن الجماعي، الذي يجب أن يكون ملجأنا المشترك وأهم مهام الأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى التقوية الواعية لإرادة استخدام أجهزة الميثاق. ويجب على جميع الحكومات أن تنظر فيما وراء المصالح القومية القصيرة الأجل لترى الامكانات الكبيرة لاحلال نظام أكثر استقراراً يقوم على الأمن الجماعي الدولي، فضلاً عن المخاطر الكبيرة جداً التي ينطوي عليها عدم استحداث مثل هذا النظام. ولهذه الأسباب، أقترح النظر في مدى جدوى عقد اجتماع لمجلس الأمن على أعلى مستوى ممكن، يكون أحد مقاصده إجراء مناقشة متعمقة لبعض المشاكل التي ذكرتها.

* * *

ويحدوني الأمل في أن تدرك الدول الأعضاء حقيقة السبب الذي يجعلني أختتم هذا التقرير بملاحظة شخصية. لقد عيّنت في السنة الماضية أميناً عاماً لهذه المنظمة، التي تجسّد أنبل ما لدى شعوب العالم من آمال وتطلعات والتي من المؤكد أن وظيفتها وغاياتها هي أسمى وأهم ما أنيط بأي مؤسسة دولية على الاطلاق. وفي هذه السنة شهدنا المنظمة مرة بعد أخرى وهي

Digitized by UNOG Library

تتعرض للتجاهل والصدّ، لسبب أو لآخر، في حالات كان من المتعيّن عليها، بل وبمقدورها، أن تقوم فيها بدور هام بنّاء. وأعتقد أن هذا اتجاه له خطره على المجتمع الدولي، وعلى المستقبل أيضاً. وباعتباري شخصاً يتعيّن عليه أن يقوم بدور عام إلى حدّ كبير في هذه المنظمة، فإنني لا أستطيع اخفاء قلقي الشديد إزاء الاتجاهات الحالية، لأنني مقتنع كل الاقتناع بأن الأمم المتحدة لا غنى عنها في عالم مشحون بالتوتر والخطر. إن المؤسسات التي من هذا القبيل لا تقام بين عشية وضحاها، بل تتطلب عملاً إيجابياً متواصلاً واخلاصاً للمبادئ التي تستند إليها.

إننا نأخذ الأمم المتحدة بجدية عندما نحتاج إليها بشدة. وإنني أحثّ على أن ننظر أيضاً بجدية في الطرق العملية التي ينبغي بها أن تنمي قدرتها وتستخدم كمؤسسة أساسية في عالم قلق مضطرب.

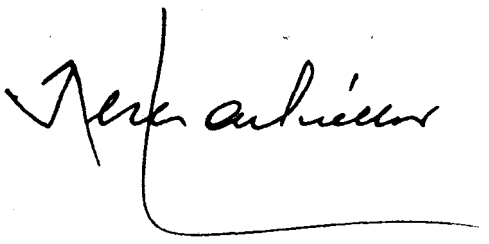

خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

00300
GA/OR/37, Suppl. 1

41454—December 1982—500

Digitized by UNOG Library